تداعيات الأزمة المالية العالمية على مسار التجربة التكاملية الأوروبية

The repercussions of the global financial crisis on the path of the European integration experience

ط.د. جميلة خويدمي[1]، أ.د. عبد الوهاب بن خليف[2]

[1] جامعة الجزائر 3، الجزائر/khouidmi.djamila@gmail.com

[2] جامعة الجزائر3، الجزائر/benkhlif10@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/01/27 تاريخ القبول: 2022/03/12 تاريخ النشر: 2022/03/15

ملخص:

تعتبر التجربة التكاملية الأوروبية من أبرز التكتلات الاقتصادية في العالم، فقد عمل الإتحاد الأوروبي منذ نشأته على توحيد وتنسيق مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية بين دوله الأعضاء، كما حرص على أن يبلغ قمة التكامل الاقتصادي، والتي تمثلت في توحيد العملة وإنشاء منطقة اليورو، وذلك كأهم خطوة نحو الاندماج التام، لكن مع ظهور الأزمة المالية العالمية شهد هذا الشكل من الاتحاد الاقتصادي الرائج مشكلة تهدد استقراره، ألا وهي أزمة الديون السيادية التي تعرضت لها منطقة اليورو وانتقلت لتظهر آثارها على الإتحاد الأوروبي ككل، فلم يقتصر التحدي على كونه اقتصاديا فقط بل تعدى إلى ما هو سياسي واجتماعي.

الكلمات المفتاحية: التكامل الدولي، الاتحاد الأوروبي ، منطقة اليورو، الأزمة المالية العالمية، أزمة الديون السيادية.

Abstract:

The European intégrative experience is considered one of the most prominent economic blocs in the world.The European Union has worked since its inception to unify and coordinate various economic and social policies among its member states, as well as ensuring that its economic integration reached its summit, which was the unification of the currency and the establishment of the Euro area, as the most important step towards full integration, but with the emergence of the global financial crisis, this form of the popular economic union witnessed a problem threatening its stability, namely, the sovereign debt crisis that the Euro area was exposed to and moved to show its effects on the European Union as a whoe. The challenge was not limited to being an economy Oh just, but goes beyond what is political and social.

Keywords: International integration, the European Union, the Euro area, the global financial crisis, the sovereign debt crisis.

المؤلف المرسل: ط.د جميلة خويدمي

مقـدمـة:

لم يدل الواقع الذي انطلقت منه تجربة الوحدة الأوروبية على إنها قادرة على بناء اتحاد اقتصادي وتكتل سياسي يضم 27 دولة، فقد نجحت هذه التجربة في صناعة مسيرة للتراكم الوحدوي عبر رحلة طويلة من التفاعلات السياسية والاجتماعية والثقافية، إذ كان من الصعب على أكثر المتفائلين أن يتصور أن التوقيع على اتفاق لتأسيس سوق اقتصادية تضم ست دول أوروبية فقط في عام 1957، يمكن أن يصل إلى الصورة الاتحادية الحالية التي شرعت في بناء دستور أوروبي موحد يراعي خصوصيات كل دولة ولا يلغيها، فقد أصبح الاتحاد من أكبر التكتلات في العالم و أكثرها اكتمالا من حيث البنى و الهياكل التكاملية، ويسعى بكل قوة إلى أن يكون على رأس الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن 21، لكن رغم كل هذا فقد بدأت بوادر التراجع للتقدم الذي أحرزه تظهر بفضل تداعيات الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم وسرعان ما انتقلت إلى الإتحاد الأوروبي محدثة نقطة انعطاف للمسيرة الوحدوية الأوروبية، حيث أفرزت انعكاساتها في البداية على منطقة اليورو ما أدى إلى نشوء أزمة الديون السيادية التي ضربت المنطقة فشكلت خلل بنيوي للاتحاد الأوروبي قد يهدد استمرار تكامله، وعلى ضوء هذا فإشكالية الدراسة تدور حول: ما مدى انعكاس الأزمة المالية العالمية على الوحدة النقدية الأوروبية وعلى مسيرة الاتحاد ككل؟

الإجابة على هذه الإشكالية تكون من خلال المحاور الثلاث التالية:

المحور الأول:المقاربة المعرفية للتكامل الدولي.

المحور الثاني:الاتحاد الأوروبي:النشأة والتوسع.

المحور الثالث:تأثير الأزمة المالية العالمية على الوحدة الأوروبية.

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تظهر مدى نجاعة الخطوات والآليات والسياسات التي عمل بها الإتحاد الأوروبي لتكوين تجربة وحدوية وتأسيس كيان إقليمي متكامل، من خلالها أصبح من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم،كما تهدف إلى إبراز أهم التحديات التي هددت استقراره، ألا وهي الأزمة المالية العالمية وكيف تم التعامل معها وما صاحبها من آثار.

المحور الأول:المقاربة المعرفية للتكامل الدولي.

1- مفهوم التكامل الدولي:

تعاني النظرية التكاملية من بعض الثغرات ،أهمها عدم وجود تعريف مشترك لمفهوم التكامل، أو اتفاق عام على مؤشراته، إذ يرى "جوزيف ناي" أن سبب عدم الاتفاق هذا يرجع إلى أن بعض الباحثين يضع نموذجه التكاملي من خلال دراسته لأسباب التكامل أو

ديناميكيته، بينما يضع آخرون نماذجهم استنادا لدراسة التكامل بعد إنجازه، لذلك فإن اختلاف مؤشرات التكامل يؤثر على تباين التعريفات، فيؤكد بعض الباحثين على تدفق التعامل بين الأطراف مثل: تدفق التجارة، السياحة، البريد والإذاعة وكل أشكال الاتصال الفني بينها يبقى التساؤل: هل التعاملات بين الأطراف تسبق، أم تعزز، أم تنتج عن التكامل؟ (عودة، 2005، الصفحات 124-125)

في هذا الصدد هناك عدة تعاريف تناولت موضوع التكامل نذكر أهمها فيما يلي:

- عرف الأمريكي"أرنست هاس" التكامل على أنه:" العملية التي بواسطتها يقتنع الفاعلون السياسيون في العديد من الأوضاع الوطنية المتميزة بتغيير ولاءاتهم وتوقعاتهم ونشاطاتهم السياسية نحو مركز جديد وكبير" (مصباح، 2008، صفحة 15)، وأما بالنسبة لهدف التكامل فيرى "هاس" أنه :"إذا فهمنا سلسلة من التفاعلات والتمازجات بين العديد من البيئات الوطنية من خلال المشاركة في المنظمات الدولية، فإن على التكامل أن يحدد العملية التي يتم من خلالها زيادة هذا التفاعل بهدف المساعدة التي تتلاشى فيها الحدود بين المنظمات الدولية والبيئات الوطنية" (بوعشة، 1999، صفحة 167).
- ويعرف " كارل بنتلاند" التكامل السياسي الدولي في إطار المراوغة في تخفيض أو إلغاء القوة السيادية للدولة القومية الحديثة، فكأن التكامل يعتبر عاملا هاما يلطف التعنت السيادي الذي تتورط فيه الدول القومية وذلك من حيث أن الولاء سوف لن يكون منغلقا في إطار ضيق بل سيتعدى إلى مساحات أوسع تضم مجموعة من الدول المشتركة في العملية التكاملية (العفاس، 2008، صفحة 37).
- وعرفه "ليون ليندبرغ" بأنه: "تلك العملية التي تجد الدول فيها نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة" (بالستغراف، 1985، صفحة 272).
- يعرف"أميتاي ايتزيوني"التكامل بأنه:"هو القدرة الوحدة أو النظام لتحقيق ذاته في مواجهة التحديات الداخلية و الخارجية" ،كما يرى أن المجتمع يعتبر متكاملا إذا كان هذا المجتمع يمتلك سيطرة فعالة في استخدام أدوات العنف والإكراه، حيث يكون لهذا المجتمع مركزا لاتخاذ القرار يقوم بدوره بتوزيع الثواب والعقاب داخل المجتمع ويمثل البؤرة الرئيسية لتحديث الهوية السياسية للشعب" (بالستغراف، 1985، الصفحات 15-16).
- والتكامل عند "كارل دويتش" هو امتلاك جماعة معينة شعورا كافيا بالجماعية وتماثلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي ، ف "كارل دويتش" يدرس الاتصال الاجتماعي أي يجب على المجتمعات تكثيف شبكة الاتصال الاجتماعي،كما يعرفه على أنه إنجاز داخل الإقليم للمؤسسات وتطبيقات قوية بشكل كاف وواسعة الانتشار بشكل كاف لضمان الاستمرار لوقت طويل اعتمادا على توقعات التغيير السلمي بين مجتمعات الإقليم (بالستغراف، 1985، صفحة 15).
- يعرف "دافيد ميتراني" التكامل على أنه نتاج عملية ميكانيكية في زيادة التعاون الدولي التقني في مستويات متعددة، وتكثيف وتوزيع الوظائف الدولية لمواجهة مشكلات جديدة وخلق ظروف جديدة (عياد، 2013، صفحة 14).

- يعرف الدكتور إسماعيل صبري مقلد التكامل على أنه متشكل في دائرتين يتم في الأولى تحقيق بناء وتراكم وشائج اقتصادية وغير اقتصادية بين الاقتصاديات المشاركة فيه ،بحيث تجعل تلبية العرض والطلب على السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فيها الخيار الأول أمام صانعي القرارات الاقتصادية ثم تتجه الفعاليات الاقتصادية نحو توحيد أسواق الأقطار المشتركة في التكامل، ويتم في الثانية ربط هذا التكتل بالنظام التجاري العالمي من خلال المطالبة بعدم عزل هذه التكتلات عن حركة التجارة الدولية (عياد، 2013، صفحة 18).

2- أهداف التكامل الدولي وشروطه:

أ/ **الأهداف:** للتكامل أهداف عديدة ، فالتكامل عملية معروفة وشائعة حيث تقوم العديد من الدول والحكومات بالكثير من الأعمال كي يتحقق لها التكامل الذي تتطلع إليه لأن ضمان الاستمرار و المكانة من أهم أهداف الدولة، ومن أجل ذلك تسعى الدول من خلال التكامل إلى تحقيق الأهداف التي نلخص أهمها فيما يلي:

- **أهداف اقتصادية:** وتعتبر أهم دوافع التكامل، ففي ظل الاقتصاد القوي لا تستطيع الدول الصغيرة أن تحتفظ بمكانتها على المنافسة، فمثلا بعد الحرب العالمية الثانية بدأت دول أوربا الغربية تسعى إلى تنمية صناعتها خوفا من نمو القوة الاقتصادية الأمريكية وسيطرتها وذلك لامتلاكها لأكبر إنتاج وأفضل تكنولوجيا وأكبر تواجد لرأس المال لا سيما البشري منه وبالتالي وجدت نفسها مجبرة على بناء الإتحاد الأوربي ودمج اقتصاديات دوله وتطويره.
- **أهداف سياسية:** تظهر التجربة الأوربية مدى أهمية الأهداف السياسية كدافع قوي للتكامل، فعلى الرغم من أن الأوروبيون يرون أن التكامل السياسي هو الطريق لاحتكار العالم سياسيا، يعتقد البعض الآخر أن لهذا التكامل ثمنا باهظا إذ أن الدخول في اندماجات من شأنه أن ينقص من سيادة الدولة (عودة، 2005، صفحة 99).
- **هدف حل النزاعات:** إن الرغبة في وقف الصراعات القائمة بين دول الجوار ذات السيادة الإقليمية والسعي إلى حلها من أهم أهداف التكامل، فإذا ما نشب نزاع إقليمي داخل إطار التكامل فإن القطاعات الحيوية القائمة تتكفل باحتوائه وتصفية الصراع حيث تعمل مبادئ الاعتماد المتبادل كضمان لعدم تكراره، فالتكامل لا يتجنب النزاعات القائمة بين أطرافه ولكنه يعمل على احتوائها والحد من آثارها تدريجيا (عودة، 2005، الصفحات 99-100).

ب/ شروط التكامل الدولي: تتمثل أهم شروط تحقيق التكامل في النقاط التالية (عودة، 2005، الصفحات 100-102):

- التماثل الاجتماعي: فيجب العمل على خلق أنساق اجتماعية متشابهة من أجل إيجاد بيئة تؤدي إلى خلق التكامل.
- تقاسم القيمة والمشاركة فيها: وهذا بين النخب الصانعة لسياسة الدول في المجال الاقتصادي، إذ أنه بدون تقاسم القيمة العامة رأسمالية كانت أو اشتراكية يكون المناخ في استغلالها بعيدا عن استثمارها كقوة دافعة لاتجاه تحقيق التكامل.

- المنفعة المتبادلة: من الشروط الواجب توفرها لحدوث التكامل هي توقع المنفعة، فالدول لا بد أن تكون قادرة على التنبؤ بشكل صحيح لترى حجم الفوائد التي يمكن أن تحصل عليها من جراء الدخول في التكامل.
- علاقات قديمة ملائمة: مما يؤدي إلى بناء تجربة اتحادية فيجب أن يكون هناك حد أدنى من العلاقات السياسية والاقتصادية إلى جانب خطوط التلاقي التاريخية على المستوى الاجتماعي والثقافي والإثني، حيث يمكن المضي في خطط التكامل.
- أهمية التكامل نفسه: إن نجاح التجارب التكاملية فيما مضى راجع إلى مدى إرادة الوحدات الدولية في بنائه حيث يصير التكامل في حد ذاته مبدأ أوليا.
- قانون التكلفة: مثلما تهتم الوحدات الساعية إلى التكامل بالمنافع التي تجنيها فهي أيضا تقف على تحديد التكاليف التي تتكبدها نظير تحقيقه وبالتالي فعليها أن تقدر مدى قدرتها على تحمل تلك التكاليف على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- المؤثرات الخارجية: حيث قد تدفع الوحدات إلى التكامل، إذ تسعى هذه الوحدات إلى الاتحاد للوقوف في وجه أطماع سياسية أو اقتصادية لطرف خارجي تعجز على مجابهته منفردة.

3- نظريات التكامل الدولي:

تندرج دراسة التكامل الدولي في إطار مجموعة من النظريات، لكل منها بؤرة الدراسة الخاصة بها وكذلك المنهج الذي تتبعه حيث نلخص ذلك فيما يلي:

أ/ النظرية الدستورية أو الفيدرالية:ظهرت هذه النظرية في مرحلة زمنية اتسمت ببروز الدولة كوحدة للتحليل في العلاقات الدولية، وقد نشأت في إطار الفكر القانوني لدراسة شكل من أشكال الدول وهو ما يعرف بالدولة الاتحادية، وهو ما يمثل مدخلا مؤسسيا مباشرا في عملية التكامل، وبموجبه ينتقل التجمع الإقليمي مباشرة إلى اتحاد تتولى شؤونه سلطة تحل محل سلطاته القطرية في الشؤون الاتحادية بينما تتولى هذه الأخيرة صلاحيات تتحدد وفق نظام اللامركزية الذي يتم الاتفاق عليه، فالهدف الرئيسي في الفيدرالية هو إيجاد إطار سياسي على مستوى "ما فوق الدولة" يكون مركز الثقل في السلطة بالتنسيق مع الوحدات الأعضاء ، فهذه النظرية في جوهرها هي إستراتيجية لتحقيق هدف مشترك أكثر من كونها نظرية لتفسير كيف يحدث التكامل، كما أنها إستراتيجية ملائمة كشكل تنظيمي في المراحل الأخيرة من العملية التكاملية عندما تكون الإرادة السياسية موجودة بالفعل (بخوش، 2011، الصفحات 46-47).

ب/النظرية الوظيفية: لقد برزت الدراسات الوظيفية بشكليها التقليدي والجديد في إطار البحوث المتعلقة بدراسات المنظمات الدولية وحركات الاندماج والتكامل بين الوحدات السياسية المختلفة ، وذلك للقناعة التي سادت لدى الكثيرين

بأن الدولة القومية لم تعد قادرة على الوفاء بالتزامات شعبها واحتياجاته المتزايدة ، أو عدم القدرة على العيش بمعزل عن الآخرين ماديا وأمنيا (العفاس، 2008، صفحة 106).

في هذا السياق ظهرت المدرسة الوظيفية بزعامة "ديفيد ميتراني" حيث ينطلق من مسلمات مثالية حول إمكانية تحسين وتطوير المجتمعات، إذ اعتمد على وسائل عقلانية ومنفعية لذلك فهو يرى أن تزايد التعقيد في النظم الحكومية أدى إلى تزايد كبير في الوظائف الفنية وغير السياسية التي تواجه الحكومات، و للوصول إلى التكامل الدولي تعتمد الوظيفية منهجا معينا يقوم على مبدأ "الانتشار" أو التعميم والذي يعني حسب "ميتراني" أن تطور التعاون الدولي في حقل واحد يؤدي إلى خلق تعاون في مجالات أخرى، وبالتالي فهذا التعاون سيؤدي حتما إلى خلق حاجات جديدة لأنه ناتج أساسا عن الشعور بالحاجة إلى هذا التعاون ،أي أن انتشار التعاون الدولي بشكل كبير في المجالات الفنية سيؤدي إلى إقامة التكامل، حيث أن التكامل الاقتصادي الفني هو الأساس الذي يدعم الاتفاق السياسي (بالستغراف، 1985، الصفحات 270-271).

أما عن الوظيفية الجديدة فقد ظهرت مع نشأة الجماعة الأوروبية منذ الخمسينيات وصولا إلى صيغة الإتحاد الأوروبي، لذلك ركزت جهودها النظرية على تحقيق التكامل الجهوي مستفيدة من نجاح التجربة الأوروبية، حيث ترتكز هذه النظرية على أساس أربعة مبادئ هي: التكامل الاقتصادي، الشروط الهيكلية للوحدات المشاركة في عملية التكامل، الدور الاستراتيجي للمؤسسات والديناميكية المتصاعدة لعملية الانتشار (حسين، 2010، صفحة 169) ، وهذا لان الاقتصاد هو الحقل الذي بدأت فيه عملية التكامل، وهو الذي أعطى الدفعة الحاسمة للجماعة الأوروبية للفحم والصلب ثم للجماعة الأوروبية.

ويلاحظ أيضا أن الوظيفية الجديدة جمعت بين الوظيفية والواقعية فهي رغم تركيزها على التعاون انطلاقا من المجالات التقنية ، إلا أنها لم تنسى القوة والمصلحة، كما اعتمدت على بعض جوانب المقاربة البنائية من خلال تركيز "دويتش"و"ايتزيوني" على الاتصالات والشعور

القائم بين الشعوب، كما يعتبر "جوزيف ناي" أن الوظيفية الجديدة ما هي إلا فيدرالية في ثياب وظيفية تسعى لتحقيق أهداف فيدرالية من خلال ما يبدو أنه وسائل وظيفية (دني، 2014، صفحة 65).

ج/ نظرية الاتصال: ارتبطت نظرية الاتصال بشكل عام بأدبيات "كارل دويتش" الذي ساهم في هذا المجال بدراسة متميزة تضمنت خبرات تكامل وانفصال لجماعات سياسية في أوروبا وأمريكا الشمالية مستندا على مدخل الاتصالات في توضيح معالم التكامل ، حيث يرى أن التكامل السياسي هو تحقيق شعور بوجود جماعة والانتماء إليها يصحبه قيام مؤسسات وممارسات رسمية أو غير رسمية ويكون هذا الشعور وهذه المؤسسات من القوة والانتشار بحيث تنشأ ثقة معقولة بأن

العلاقات بين أعضاء المجموعة ستتطور سلميا خلال فترة طويلة من الزمن، وتشكل هذه المجموعة الآخذة في التكامل جماعة أمنة ، وفي هذا الصدد يربط "دويتش" بين الاتصال وتحقيق التكامل بين المجتمعات السياسية فيقول:" إن الأقطار أو الدول ليست إلا حشودا من الأفراد تتحد فيما بينها نتيجة تدفق الاتصالات ونظم النقل بينها و تنفصل عن بعضها بأراض قليلة السكان أو خالية إلى حد ما، والشعوب تحقق وحدتها كلما اتسعت الموضوعات التي تتصل فيما بينها من أجلها، ولذا فإن الحدود تمثل المناطق التي تتناقص فيها الكثافة السكانية و الاتصالات بشكل كبير، وحتى يمكن لنا أن نطلق اصطلاح بلد أو دولة فإنه لابد من وجود اعتماد متبادل ومباشر في قطاع واسع من السلع والخدمات المختلفة بين الأفراد" (عياد، 2013، الصفحات 105-108).

وبالتالي فان نظرية الاتصال تركز على كمية التبادلات بين الكيانات السياسية باعتبارها مؤشرا أكثر تناسبا من غيره من المؤشرات،كما تقوم على الافتراض بأن درجة التلاحم بين الأفراد يمكن أن تكون ملاحظة ومقاسة بشكل مناسب عن طريق التفاعل المتبادل بينهم ، وعن طريق التركيز على المبادلات بين الوحدات المختلفة مما يجعلها كمعيار يوضح معالم التكامل (عياد، 2013، صفحة 107).

المحور الثاني:الاتحاد الأوروبي:النشأة والتوسع.

1/تعريف ومراحل تأسيس الإتحاد الأوروبي:

أ/ تعريف الاتحاد الأوروبي :الاتحاد الأوروبي هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم 27 دولة أوروبية ، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم اتفاقية ماستريخت الموقعة عام 1993 ، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي. للاتحاد الأوربي نشاطات عديدة ، أهمها كونه سوقًا اقتصاديًا موحدًا ذا عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه 12 دولة من أصل ال27 الأعضاء (الجميلي، 2009، صفحة 57)، والتي نذكرها حسب تاريخ انتمائها للاتحاد:كل من ايطاليا ،ألمانيا، بلجيكا،فرنسا، لوكسمبورغ، وهولندا سنة 1958، المملكة المتحدة والدنمارك 1973، اليونان 1981، اسبانيا والبرتغال 1986، ايرلندا 1993، فنلندا ،النمسا والسويد 1995، كل من استونيا ، بولندا، جمهورية التشيك، الجمهورية السلوفاكية، سلوفينيا، قبرص، لاتيفيا، ليتونيا، مالطا، هنغاريا سنة 2004، ورمانيا وبلغاريا سنة 2007 (الجميلي، 2009، صفحة 58).

ب/ مراحل تأسيس الإتحاد الأوروبي: كانت انطلاقة الاتحاد الأوروبي ابتداء من تشكيل اتحاد غرب أوروبا بتوقيع اتفاق بروكسل الأمني عام 1948م والذي كان نواه لإنشاء حلف شمال الأطلنطي مع كندا وأمريكا عام 1949م للدفاع عن أوروبا ضد الخطر الشيوعي الذي تولى كافة المسئوليات العسكرية الجماعية لدول أوروبا الغربية التي حافظت على مسمى " اتحاد غرب أوروبا" للتنسيق والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بجانب الدفاع الذاتي الجماعي , وإن بقي في حاله كمون عسكري إلى نهاية عقد

السبعينات مع بوادر ظهور وفاق أمريكي – سوفيتي خشيت معه دول أوروبا الغربية أن يؤدي إلى صفقات تسوية على حساب أوروبا أو تحسباً لأي توترات في العلاقات بين القوتين العظيمتين (المبيضين، 2015، الصفحات 90-93)، وبدأت عام 1948م مراجعة المعاهدة الدفاعية للإتحاد لتقديمها في بلورة هوية عسكرية أوروبية مستقلة عن حلف شمال الأطلنطي لدرجة أنها طالبت كافة الاتحاد الأوروبي بالانضمام إلى معاهدة " اتحاد غرب أوروبا" العسكرية باعتباره المكون الدفاعي الأوروبي – للإتحاد الأوروبي.

ورحب مجلس حلف الأطلنطي بهذه الدعوة في قمة ماستريخت عام 1991م وبالنسبة للإتحاد الأوروبي فقد كان إنشاؤه لدواعي اقتصادية بحتة , بدأت باتفاقية الحديد والصلب بين فرنسا وألمانيا عام 1952م ثم توسعت باتفاقية الطاقة الذرية في قمة روما عام 1957م ولم يكن لها تفاعلات مؤثرة على المستوى إلى أن دعا الرئيس الفرنسي " شارل ديجول" إلى إنشاء جهاز سياسي أوروبي موحد عام 1968م وهو يلفت الانتباه إلى ضرورة انعقاد على مستوى القمة الأوروبية بشكل دوري ومنتظم وبالفعل اتفق دول الاتحاد في قمة باريس عام 1974م على الاجتماع بشكل دوري ومنتظم في إطار" السوق الأوروبية المشتركة " والتي تطورت بصدور قانون أوروبا الموحد عام 1986م حين بدأ العمل بتنفيذ قرار انعقاد القمة الأوروبية بصفة منتظمة كل أربعة أشهر لمنح عملية بناء الاتحاد الأوروبي دفعة سياسة قوية, وللتعبير عن موقف أوروبي موحد في السياسة الخارجية. ومنذ العام 1986م دخل الاتحاد الأوروبي مرحلة التفعيل المؤسساتي والدستوري, بتشكيل آليات القمة ومجلس الوزراء الاتحادي والمفوضية الأوروبية, وتقنين البرلمان الأوروبي وتشكيله بالانتخابات المباشرة والمستقلة عن البرلمانات المحلية وتطوير الجهاز القضائي للاتحاد الأوروبي من خلال تشكيل محكمة العدل الأوروبية, وتدعيماً للشفافية شكلت محكمة المراجعين والمدققين للشؤون المالية مع الهيئات الاستشارية في اللجنة الاقتصادية, ولجنة اللوائح الجمركية، وتقرر توحيد العملة الأوروبية- اليورو– و تم تأسيس البنك المركزي الأوروبي الموحد (المبيضين، 2015، الصفحات 102-107).

2/أهداف ومبادئ الإتحاد الأوروبي:

تتلخص أهداف الاتحاد الأوربي حسب ما جاء في معاهدة روما 1957 وماستريخت 1999 والدستور الأوروبي 2003 في ما يلي:

* حسب ما جاء في معاهدة روما (المبيضين، 2015، صفحة 98):

- إنشاء سوق مشتركة تندمج فيها الاقتصادات الوطنية.

- إلغاء الحقوق الجمركية والتأكيدات الكمية للسلع بين الدول الأعضاء وإلغاء الحواجز أمام مرور الأشخاص ورؤوس الأموال.

- إقرار سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى.

– تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي و تنمية متوازنة للدول الأعضاء.

– نهج سياسة موحدة في مجالات الفلاحة الصيد البحري – البيئة.

* حسب ما جاء في معاهدة ماستريخت (كردي، 2013):

– تغيير اسم المجموعة الاقتصادية الأوروبية بالاتحاد الأوربي.

– تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

– الرفع من مستوى التشغيل و تحقيق تنمية مستديمة.

– تأسيس وحدة اقتصادية ونقدية ذات عملة موحدة الاورو&.

– تأسيس الاتحاد على مبادئ الحرية الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

* مبادئ الاتحاد من خلال دستور 2003 (كردي، 2013، صفحة 99):

– تطبيق أهداف الاتحاد الاقتصادي والنظام النقدي الأوروبي الاتحاد الأوروبي الاقتصادي.

– تأسيس الاتحاد على قيم احترام الكرامة البشرية والحرية والديمقراطية والمساواة واحترام دولة الحق والقانون.

– إقامة مجتمع يتميز بالتعددية والتسامح والتضامن والعدل ونبذ التمييز، وتأكيد مسؤولة الجماعات في مجال السياسة الاجتماعية.

– تحقيق نمو اقتصادي متوازن واقتصاد سوق وتنافسية عالية وتحقيق تقدم علمي وتقني.

3/المنظمات و الأجهزة الإدارية للإتحاد الأوروبي:

يعتمد الإتحاد الأوروبي في بنيته التنظيمية على ثلاثة أجهزة إدارية تعرف بما يسمى المثلث الإداري وهي مجلس الاتحاد الأوروبي، المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي بالإضافة إلى أجهزة أخرى مدعمة.

مجلس الإتحاد الأوروبي : مجلس الإتحاد الأوروبي يعتبر من أهم الأجهزة الإدارية في الإتحاد (على الرغم من تقليص صلاحياته لصالح البرلمان الأوروبي) ويقوم بتمثيل مصالح الدول الأعضاء على المستوى الأوروبي، له صلاحيات واسعة ضمن المجالات المتعلقة كالسياسية الخارجية المشتركة والتعاون الأمني.

يتكون المجلس من وزراء حكومات الدول الأعضاء والذي يعقد اجتماعاته حسب الحاجة في كل من بروكسل ولوكسمبورغ، أكثر الوزراء اجتماعا هم وزراء الزراعة (حوالي 14 مرة في السنة)، المالية والخارجية الذين يجتمعون مرة في الشهر تقريبا، ويتم التصويت في المجلس إما بالإجماع أو بالغالبية المؤهلة وذلك حسب المجال الذي ينتمي إليه الموضوع المصوت عليه، تملك كل دولة عضو في المجلس عدد من الأصوات يتناسب مع عدد سكانها، كما يتم زيادة عدد الأصوات المخصص للدول الصغيرة لخلق نوع من التوازن مع الدول الكبيرة (جواس، 2010، الصفحات 122-123).

يبلغ عدد الأصوات الكلي 321 صوتا موزعة على 25 دولة حيث يتطلب لنجاح التصويت بالأغلبية المؤهلة إلى 232 صوتا أي بنسبة تعادل 72.27 % من الأصوات، كما يتطلب أيضا موافقة أغلبية الدول الأعضاء وأن يشكل سكان هذه الدول الموافقة مجتمعة ما يعادل 62% على الأقل من سكان الإتحاد، تتولى الدول الأعضاء الرئاسة بالتناوب لمدة ستة أشهر وفقا لنظام محدد (جواس، 2010، صفحة 124).

- **المفوضية الأوروبية:** تهتم المفوضية الأوروبية والتي مقرها بروكسل بمصالح الاتحاد الأوروبي ككل، مما يفرض على المفوضين الالتزام بذلك بغض النظر عن جنسيتهم والدول التي ينتمون إليها، تمتلك المفوضية صلاحيات واسعة حيث يحق لها تقديم مقترحات القوانين والإشراف على تنفيذ القوانين المشتركة بوصفها المسؤولة عن حماية الاتفاقيات المبرمة، كما تقوم بوضع الميزانية العامة للإتحاد والإشراف على تنفيذها، بالإضافة لذلك تقوم المفوضية بتمثيل الإتحاد في المفاوضات الدولية كما يحق لها توقيع الاتفاقيات مع دول خارج الإتحاد ولها صلاحيات واسع في مسألة قبول أعضاء جدد في الإتحاد، ويتم التصويت في المفوضية على أساس الأغلبية حيث يحق لكل دولة عضو في الإتحاد بموجب معاهدة نيس تعين مفوض واحد (بسيوني، 2007، الصفحات 54-57)
- **البرلمان الأوروبي:** يملك البرلمان الأوروبي بعض الصلاحيات التشريعية ويعتبر الجهاز الرقابي والاستشاري في الإتحاد الأوروبي، يراقب عمل المفوضية الأوروبية ويوافق على أعضائها، يشارك بوضع القوانين ويصادق على الاتفاقات الدولية وعلى انضمام الأعضاء جدد، كما يملك صلاحيات واسعة في ما يتعلق بالميزانية المشتركة للإتحاد الأوروبي، و يقع مقر البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ، لكنه يعمل أيضا في بروكسل ولوكسمبورغ، يتكون البرلمان بموجب معاهدة نيس من 785 مقعدا موزعة على الدول الأعضاء بشكل يتناسب مع عدد سكانها، يقوم مواطنو كل دولة عضو باختيار ممثليهم في البرلمان ابتداء من العام 1979 عن طريق انتخابات مباشرة تتم كل 5 سنوات، يفرض عدد المقاعد المحدد لكل دولة على النواب من الدول المختلفة التجمع ضمن تيارات حسب انتماءاتهم السياسية الحزبية و يتم التصويت وفق مبدأ الأغلبية (المبيضين، 2015، الصفحات 130-131).

بالإضافة إلى مؤسسات أخرى في الاتحاد الأوروبي والتي نذكر أبرزها: مجلس الوزراء ويأتي على شاكلة مؤسسات المنظمات الدولية،لأن الدول تتمثل فيه على مستوى الوزراء من كل دولة من الدول الأعضاء، ويكون كل وزير مسؤولا أمام حكومته وبرلمان بلاده (جواس، 2010، صفحة 125) ، وكذا محكمة العدل الأوروبية وهي بمثابة الجهاز القضائي للاتحاد الأوروبي حيث تلعب دورا هاما في عملية التكامل و الاندماج الأوروبي،محكمة المدققين والبنك المركزي الأوروبي.

4/عوامل وحصيلة اندماج للإتحاد الأوروبي (الفيلالي):

يرتبط اندماج الاتحاد الأوربي بعدة عوامل نذكر أهما فيما يلي:

* عامل جغرافي: الانتماء للقارة الأوربية ، وتشابه الظروف الطبيعية على العموم .

* عامل اقتصادي: اعتماد النظام الرأسمالي القائم على المنافسة واقتصاد السوق.

* عامل سياسي: نهج الديمقراطية السياسية، واحترام حقوق الإنسان.

*عامل تاريخي: معايشة أحداث مشتركة.

* عامل تنظيمي: يتم تسيير الاتحاد الأوربي من طرف مؤسسات وله هيكل متميز.

أما عن تعدد أشكال القوة الاقتصادية للاتحاد الأوربي وكحصيلة للاندماج فنذكر في:

– المجال الفلاحي: يساهم الاتحاد الأوربي بحصص مرتفعة من الإنتاج العالمي للحبوب والشمندر السكري والبطاطا والكروم ، ويمتلك قطيعا مهما من الماشية خاصة الخنازير والأبقار، ويحتل الصدارة العالمية في مجال الصادرات الفلاحية.

– المجال الصناعي: يعتبر الاتحاد الأوربي قوة صناعية كبرى حيث يحتل مراتب متقدمة في عدة صناعات من أبرزها صناعة السيارات والصناعة الكيماوية والصناعة الميكانيكية، وصناعة الطائرات التي تهيمن عليها شركة إيرباص، وصناعة معدات غزو الفضاء التي تتم في إطار برنامج أريان ، بالإضافة إلى الصناعة الإلكترونية والمعلوماتية.

– المجال التجاري: تشكل مبادلات الإتحاد الأوربي مع باقي العالم خمس التجارة العالمية نظرا لضخامة الإنتاج الصناعي والفلاحي و أهمية الأسطول التجاري وعقد اتفاقيات مع مختلف دول العالم ، كما تحتل المبادلات بين دول الإتحاد الأوربي مكانة مهمة بفعل إلغاء القيود الجمركية و سهولة مرور البضائع و رؤوس الأموال و الأشخاص و الخدمات، و بالتالي يعد الإتحاد الأوربي قوة تجارية مهمة في العالم .

المحور الثالث:تأثير الأزمة المالية العالمية على الوحدة الأوروبية.

1/ تطور النظام النقدي الأوروبي (الاتحاد النقدي):

دخلت أوروبا عهدا جديدا سنة 1999 وذلك من خلال تبني إحدى عشر دولة لعملة واحدة اصطلح على اسمها "اليورو" EURO " وقد اعتمد على الحرف "E" كرمز للتعبير عنها (كردي، 2013، الصفحات 124-125).

وقد مر إنشاء العملة الموحدة اليورو بثلاثة مراحل أساسية هي:

- **المرحلة الأولى**:خلال الفترة الممتدة ما بين ماي 1998 إلى جانفي 1999 وفي هذه المرحلة تم تحديد الدول الأعضاء باليورو، وهي الدول التي استكملت شروط الانضمام، كما تم إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية .
- **المرحلة الثانية**:من جانفي 1999 إلى جانفي 2002 ، بعد ميلاد اليورو تم تحديد سعر التبادل بين اليورو والعملات المشاركة فيه، حيث تم خلال هذه المرحلة استخدام اليورو كوحدة حسابية فقط دون أن تكون في صورة عملة ورقية حقيقية التداول حيث تم استخدام هذه الوحدة في تسوية المعاملات بين البنوك والبورصة، كما تم التحول في هذه المرحلة بصورة جزئية إلى اليورو اختياريا، وأطلق عليها مرحلة التعامل المزدوج ، إذ بالإمكان استخدام اليورو أو العملة الوطنية دون تمييز مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل عملة وطنية في هذه الفترة ما هي إلا تسمية لاستخدام اليورو أو العملة الوطنية (معراف، 2012، صفحة 33).
- **المرحلة الثالثة** :استمدت من جانفي 2002 إلى جويلية 2002، تم في هذه المرحلة طرح الأوراق النقدية والقطع المعدنية لليورو للتداول في الحياة اليومية للدول الأعضاء بالاتحاد النقدي الأوروبي، وسحب العملات الورقية والقطع النقدية المعدنية للدول المشاركة في منطقة اليورو (معراف، 2012، صفحة 34).

تسعى الدول الأعضاء في النظام النقدي الأوروبي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- خلق سوق مالي أوروبي واسع يقوم على أسس موحدة.
- إيجاد دور فعال للعملة الأوروبية الموحدة على المستوى الدولي.
- إتباع سياسة نقدية واحدة في الإتحاد الأوروبي بالتوازي مع السياسة التجارية والزراعية المشتركة.
- تلافي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وتأثيراتها السلبية على أداء الشركات وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- خلق المزيد من الشفافية في الأسعار والتكاليف وزيادة المنافسة ورفع معدلات النمو (الخضيري، 2002، الصفحات 86-87).

2/ الأزمة الاقتصادية لمنطقة اليورو:

أزمة منطقة اليورو هي نتيجة مباشرة الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في عام 2008 مع انهيار بنك " ليمان براذرز" ،حيث بدأت الأزمة في دول جنوب المنطقة كالبرتغال واليونان وقبرص قبل أن تشمل اسبانيا وايطاليا بشكل أقل حدة، ورغم مرور سنوات على اندلا ع الأزمة والحلول التي أدت إلى إنقاذ الدول التي كانت ضحيتها و خاصة اليونان والبرتغال فإن شبحها ما يزال قائما.

بدأت الأزمة الأوروبية في نهاية عام 2009 وبداية 2010 ، حينما تراكم الدين الحكومي في بلدان منطقة اليورو، حيث تتمثل الديون السيادية في سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وتقوم بطرحها للبيع للمستثمرين من خارج

الدولة فهو يمثل شكل من أشكال الاقتراض ولذلك فعلى الحكومات أن تكون قادرة على الوفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية ، وأن يكون لها هيكل تدفقات نقدية من النقد الأجنبي ، حرصا منها على ثقتها لدى المستثمرين الأجانب (بوالكور، 2013، صفحة 60).

في هذه الأزمة المالية الإقليمية أدى تحمس الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى استيفاء شروط الانضمام إلى اليورو إلى الإفراط في الاقتراض من أجل رفع معدلات النمو وتحسين الأداء الاقتصادي ،وكذلك تعمد تجميل بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي خاصة ما يتعلق بمؤشر عجز الموازنة العامة، وهو ما جعل بعض هذه الدول تعلن في وقت متأخر حقيقة وضعها المالي، وحقيقة نسبة عجز الموازنة ونسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي ، وكانت المؤشرات الحقيقية مفاجئة في كثير من هذه الدول خاصة :اليونان، البرتغال، اسبانيا وبريطانيا، وبذلك وقعت معظمها في فخ المديونية السيادية صعبة السداد، وأصبحت بعض هذه الدول أمام خيارين وهما، إما إعلان الإفلاس عن سداد هذه الديون ومن ثم التسبب في أزمة كبيرة للقطاع المصرفي الأوروبي ومن ثم العالمي، وإما طلب المساعدة من الدول الأعضاء الأخرى في الإتحاد الأوروبي، وبعد تأخر الدول الأوروبية كان حسم خيارها في هذا الشأن لمصلحة وضع برنامج لإنقاذ الدول الأكثر تضررا من الناحية المالية وهي : اليونان ثم تطويره لاحقا لبرنامج لإنقاذ منطقة اليورو ككل بالتعاون مع صندوق النقد الدولي. (شيبوط، 2014، الصفحات 144-145)

وكان للأزمة آثار اقتصادية ضارة كبيرة وآثار سوق العمل حيث ارتفعت معدلات البطالة في اليونان واسبانيا، ووجهت اللوم إلى النمو الاقتصادي الضعيف ليس فقط بمنطقة اليورو بأكملها بل بالنسبة للإتحاد الأوربي بأسره وعلى هذا النحو يمكن القول أنه كان له تأثير سياسي كبير على معظم الحكومات الحاكمة بمنطقة اليورو مما أسهم في تحولات السلطة في اليونان، ايرلندا، فرنسا، إيطاليا، البرتغال، اسبانيا، سلوفينيا، سلوفاكيا، بلجيكا وهولندا وكذلك خارج منطقة اليورو في المملكة المتحدة.

3/ انعكاسات الأزمة المالية على الاتحاد الأوروبي:

لقد كانت لهذه الأزمة انعكاسات واضحة المعالم على كافة دول الاتحاد الأوروبي وعلى الوحدة الأوروبية خصوصا والتي نلخصها كالتالي:

أ/ مآسي التقشف والديون الأوروبية: إن سياسة التقشف التي تبعتها أوربا تواصل تأثيرها السلبي على معدل نمو اقتصاديات منطقة اليورو، التي لم تخرج بعد من أزمة الديون التي ضربتها قبل عدة سنوات ومن المؤشرات الدالة على ذلك أن نسبة الديون إلى الناتج المحلي في اليونان قبل اشتعال أزمة اليورو عام 2011 كانت 113% وبعد برنامج الإنقاذ الاقتصادي في عام 2016 وكل الإعفاءات التي منحت لليونان يبلغ حجم ديونها كنسبة من إجمالي حجم الاقتصاد 174% وهذا بالتأكيد مؤشر خطير يدل على أن اليونان لم تخرج بعد من الإفلاس، وفي اسبانيا كانت الديون قبل أزمة اليورو 40% من الناتج المحلي فبلغت سنة 2016 97%، وفي إيطاليا تفوق نسبة الديون إلى الناتج المحلي 100 بالمائة، وكذلك حالة الديون الفرنسية التي اتجهت

لتفوق نسبة 100 بالمائة عام 2017م، وهذه النسبة المرتفعة من الديون تعني أن كل إجراءات التقشف التي نفذتها دول منطقة اليورو منذ عام 2012 لم تفلح في خفض مستويات الديون، رغم أنها ضاعفت من المعانات المعيشية لمواطني دول اليورو، كما أنها فشلت في خفض معدلات البطالة حيث تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن بعض دول منطقة اليورو وهي: اليونان، اسبانيا، البرتغال وقبرص تعاني من ارتفاع معدلات البطالة وتواجه احتمالات الاضطرابات والفوضى السياسية تحت وطأة الضغوط المعيشية وانحصار دولة الرفاه والمعاناة واليأس، كما عانت دول الاتحاد الأوربي من انخفاض معدلات التضخم فيما يسمى بهاجس التضخم عند الأوربيين، حيث أن معدل تضخم في دول الاتحاد الأوربي يقل عن 0.4 بالمائة وهو ما يؤجج المشاكل الاقتصادية في دول الاتحاد الأوربي عامة ودول منطقة اليورو خاصة (المصري، الخريطة السياسية الاوروبية بعد الازمة المالية العالمية، 2016).

ب/ الانعكاسات السياسية لجذور الأزمة: أصبحت أوربا بصدد تحول سياسي خطير من نوعه خاصة مع تزايد الاحتجاجات داخل أوربا رفضا لسياسات التقشف والإصلاح الاقتصادي وعدم فاعليتها، وانتقاد استمرار تحكم المؤسسات الأوربية في مجريات الدول الأعضاء والاقتناع التام بفقد السيادة لقيادات الدولة على مجريات الأمور في الداخل وكذلك انتقاد النخبة السياسية القائمة من تأكيد فشلها في سنوات ما قبل الأزمة المالية وتأكيد إفلاسها عموما والتأكيد على فساد النخبة القائمة لم يكن أمام الرأي العام سوى اليمين المتطرف، حيث كانت أهم ملامح صعوده بأوربا، مما زاد في شعبيتها وجعلها تحرز مكاسب انتخابية غير مسبوقة سواء على المستوى الوطني أو الأوربي، ومن أبرز الأمثلة على التفوق الانتخابي لليمين الأوربي ما حققه حزب الجبهة الوطنية في فرنسا من الانتخابات المحلية التي أجريت عام 2015م، ليحكم سيطرته على 11 مجلس محلي ويشغل مقعدين في مجلس الشورى الفرنسي متفوقا بذلك على باقي الأحزاب الفرنسية، وفي بريطانيا حقق حزب الاستقلال المعارض لاستمرار بلاده في عضوية التحاد الأوربي انتصارات ملحوظة حتى وصل الأمر إلى وصول نسبة المؤيدين للخروج من الاتحاد الأوربي إلى 50 بالمائة وهو مؤشر خطير على الوحدة الأوربية كما حقق الحزب الديمقراطي في السويد بأجندته المعادية للهجرة تفوقا في الانتخابات التي أجريت في سبتمبر 2014م بإحرازه 13 بالمائة من الأصوات وذلك ما أعطاه وجودا مؤثرا في البرلمان وقدرة على عرقلة أعمال الحكومة فيما يتعلق بتمرير الميزانية مثلا، كما تقدم حزب الشعب في الدنمارك قائمة الأحزاب السياسية في انتخابات البرلمان الأوربي في ماي 2016م (المصري، الخريطة السياسية الاوروبية بعد الازمة المالية العالمية، 2016).

الخاتمة:

في الأخير يمكن القول بأن موضوع التكامل الدولي احتل بمختلف أشكاله وصوره مكانة بارزة في الدراسات الدولية الحديثة، وذلك بعدما أدركت مختلف الدول أهمية وضرورة التعاون فيما بينها لتحافظ على بقاءها في ظل نظام عالمي تلعب فيه القوة، المصلحة والاقتصاد دورا بالغ الأهمية، وباعتبار الإتحاد الأوروبي من أبرز التجارب التكاملية نجاحا في العالم، عمل منذ نشأته على توحيد وتنسيق

السياسات الاقتصادية والاجتماعية في إطار تكاملي تمخض عنه إنشاء نظام نقدي موحد حقق من خلاله تجسيد عملة موحدة تعرف بـ:" اليورو" وهذا لغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول الاتحاد ككل، لكن الاضطرابات المالية التي أحدثتها الأزمة المالية العالمية والتي سرعان ما انتشرت في العالم بشكل عام ومنطقة اليورو في الاتحاد الأوروبي بشكل خاص وتفاقم مشكلة الديون السيادية أدت إلى تهديد وزعزعت استقرار الاتحاد النقدي الأوروبي بالرغم من محاولات الإصلاح التي لم تكن بالشكل المطلوب، ورغم طبيعة هذه الأزمة الاقتصادية غير أنها أثرت على جميع المجالات خاصة منه السياسي من خلال تهديدها للاستقرار السياسي في المنطقة والذي طالما سعي الاتحاد إلى تحقيقه والمحافظة عليه، وخير دليل على ذلك بدايات الانسحاب التي شهدها الاتحاد الأوروبي مؤخرا.

قائمة المراجع:

1. إسماعيل معراف ، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية** ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، .
2. إيمان دني، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، ط1 ،الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.
3. بوالكور نور الدين ، **أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول**، مجلة الباحث، سكيكدة، عدد 13، 2013،
4. جهاد عودة، **النظام الدولي: نظريات وإشكاليات**، ط 1، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.
5. جواس حسن ، **طبيعة الاتحاد الأوروبي: دراسة قانونية– سياسية تحليلية في ضوء المعاهدات المنشئة للاتحاد ومشروع الدستور الأوروبي**، ط1، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع،2010.
6. جيمس دروتي ،روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة :وليد عبد الحي، الكويت :دار كاضمة للنشر والترجمة والتوزيع،1985.
7. سليمان شيبوط، **تداعيات أزمة الديون الأوروبية على الاقتصاديات المغاربية–مقاربة نظرية–**،مجلة رؤى اقتصادية،العدد السادس، 2014.
8. صبيحة بخوش،**اتحاد المغرب العربي: بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية(1989– 2007)**،ط1، الأردن: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2011.
9. صدام مرير الجميلي، **الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد**، ط1، بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر،2009.

10. عامر مصباح، **نظريات تحليل التكامل الدولي**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

11. عبد الحكيم الفيلالي، **الإتحاد الأوروبي نحو اندماج شامل**، على الرابط:.https//www.madariss.fr

12. عبد الرؤوف هاشم بسيوني، **المفوضية الأوروبية: الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007.

13. عبد الله المصري، **الخريطة السياسية الأوروبية بعد الأزمة المالية العالمية**، على الرابط: https//www.ida2at.com.2016/04/17

14. عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2010.

15. عمر إبراهيم العفاس، **نظريات التكامل الدولي الإقليمي** ، ط1، بنغازي : منشورات جامعة قار يونس ، 2008.

16. عياد محمد سمير، **التكامل الدولي: دراسة في النظريات والتجارب**،الجزائر : دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،2013.

17. محسن الخضيري، **اليورو : الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة**، مصر : مجموعة النيل العربية، 2002.

18. محمد بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة: دراسة المفاهيم والنظريات**، بيروت: دار الجيل ،1999..

19. محمد دحام كردي، **مستقبل الاتحاد الأوروبي: دراسة في التأثير السياسي الدولي**، ط 1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013.

20. مخلد عبيد المبيضين، **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**، ط 1، الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015.